الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/6 (Prog.28)
12 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ٢٨ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١ - الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم تحكم إعداد الخطة المتوسطة الأجل وشكلها ومحتواها وتنقيحاتها.

٢ - وينص البند ٣-١١، في جملة أمور، على أن تنقح الخطة المتوسطة الأجل حسب الحاجة كل سنتين لإدخال التغييرات المطلوبة في البرامج، وتكون التنقيحات المقترحة مفصلة على الوجه المطلوب لإدراج ما يترتب على القرارات والمقررات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية أو المؤتمرات الدولية من آثار على البرامج منذ اعتماد الخطة.

٣ - والتنقيحات المقترحة فيما يلي تعدل سرد البرامج ٥، تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، و ٧، المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، و ٨، خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، والصادرة في الوثيقة A/51/6/Rev.1 و Corr.1.

٤ - واقترح الأمين العام في تقريريه المعنونين "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950 و Add.1-7) و "إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات" (A/52/303 و Add.1 و Corr.1)، في جملة أمور، الجمع بين إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، في إدارة جديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأيدت الجمعية العامة تلك المقترحات في قراراتها ١٢/٥٢ ألف المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وباء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، و ٢٢٠/٥٢ و ٢٢١/٥٢ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، والمتعلقين كليهما بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

030698 030698 98-13282

٥ - ونتيجة لمقررات الجمعية العامة تلك، يقترح حذف البرامج المذكورة أعلاه ٥ و ٦ و ٨ بأكملها والقيام، على النحو المناسب، بجمع سرد هذه البرامج في إطار البرنامج الجديد ٢٨، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المبين فيما يلي.

البرنامج ٢٨ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٨-١ الاتجاه العام للبرنامج هو زيادة تعزيز التنمية وتدعيم إسهام الأمم المتحدة في التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بوصف ذلك مهمة رئيسية للمنظمة. والأمم المتحدة هي في وضع فريد يمكنها من التصدي لتحديات تعزيز التنمية في سياق عولمة الاقتصاد العالمي والتعمق المطرد في الترابط بين البلدان. وسييسر البرنامج للمنظمة القيام بدور أكثر نشاطا وفعالية في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، ويوفر التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن القضايا الإنمائية العالمية. والجمع، في إطار هذا البرنامج، بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يضطلع بها من قبل في إطار ثلاثة برامج منفصلة يعزز القدرات التنظيمية المتاحة في المقر. ويحسن أيضا الكفاءة الشاملة للأمانة العامة التي تستطيع الآن تقديم دعم متكامل لصياغة السياسات والمهام التحليلية والمعيارية وأنشطة التعاون التقني ذات الصلة. ويحتفظ البرنامج بقدرة متميزة على جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها، ويوحد القدرات فيما يتعلق بتحليل السياسات وتنسيقها ويعزز الدعم في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية وقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة. ويعزز أيضا الدعم الموضوعي للعمليات الحكومية الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢٨-٢ وفضلا عن ذلك، يهيئ دمج البرامج الثلاثة صلة ترابط حاسمة بين السياسات العالمية والعمل الوطني، وبين أنشطة البحث والسياسة العامة والأنشطة التنفيذية مما ييسر تحويل الاتفاقات الدولية إلى استراتيجيات على الصعيد القطري وتغذية عملية وضع السياسات الدولية بالدروس المستخلصة والخبرات المكتسبة من الصعيد القطري. ويعزز هذا الدمج الدعم المقدم من الأمانة العامة إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية من أجل وضع سياسات متماسكة ومتكاملة، كما يعزز التنسيق بين الآليات الحكومية الدولية والآليات المشتركة بين الأمانات.

٢٨-٣ وعند تنفيذ البرنامج، سيولى اهتمام خاص إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيسترشد البرنامج كذلك بالحاجة إلى تمكين المرأة لأن تمكينها أساسي لتحقيق أهدافه، وذلك من خلال أمور شتى منها إدراج قضايا الجنسين في التيار الرئيسي للأنشطة، وفي الدعوة وتصميم السياسات لتحقيق الأهداف ذات الصلة.

٢٨-٤ وولايات البرنامج، الذي تتولى مسؤوليته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مستمدة من (أ) مسؤولية الأمانة العامة عن تقديم الدعم الموضوعي إلى الجمعية العامة، وبخاصة إلى اللجنتين الثانية والثالثة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة؛ و(ب) والقرارات ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي؛ و(ج) والقرارات المتعلقة بتجديد الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، وبالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وبالإدارة العامة والتنمية، وبالجوانب ذات الصلة من ولاية الأمين العام، بما في ذلك مسؤولياته بوصفه رئيس لجنة التنسيق الإدارية. وتمثل "خطة للتنمية"، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢٤٠ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إطارا مرجعيا عاما وتوجيها في مجال السياسة العامة للأنشطة الرامية إلى دعم التعاون الدولي من أجل التنمية؛ والأساس الذي يستند إليه إطار السياسة العامة الشامل للبرنامج هو البرامج ومناهج العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بشأن الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢٨-٥ وبحلول نهاية الفترة التي تغطيها الخطة، يُنتظر أن تكون الإدارة، بدمجها قدرات الاضطلاع بالأنشطة المعيارية والتحليلية والإحصائية وأنشطة التعاون التقني لتحقيق أقصى قدر من التكامل والتضافر داخل عناصرها التنظيمية، قد حققت ما يلي:

(أ) عززت دور المنظمة كمنتدى للنقاش وتحقيق توافق الآراء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛ ويسّرت النقاش والحوار الدوليين بشأن التعاون الإنمائي؛

(ب) قدمت إلى الدول الأعضاء، من خلال توفير الدعم الفعلي للعمليات السياسية القائمة والعمليات المخصصة ذات الصلة، مساعدة أفضل فيما يتعلق بوضع سياسات عامة تستجيب بصورة متكاملة ومنسّقة للقضايا الإنمائية وللمشاكل العالمية الناشئة، بما في ذلك المساعدة في التفاوض حول اتفاقات عالمية بشأن المعايير والمقاييس والعمل التعاوني، وفي تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

(ج) شجعت ورصدت، حسب الاقتضاء تنفيذ، ما اتّفق عليه من خطط أو استراتيجيات أو برامج أو مناهج عمل، بما في ذلك نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة التي تتولى الإدارة مسؤوليتها؛

(د) حسّنت الدعم لمهمة التنسيق التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية المركزية، وقدمت للأمين العام مساعدة أفضل في تعزيز تماسك السياسة العامة وتنسيقها داخل الأمم المتحدة وفيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على حد سواء؛

(هـ) حسَّنت العمل التحليلي من أجل رصد السياسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية العالمية على نحو أفضل، بما في ذلك الاتجاهات السكانية وتحليلها وتقييمها؛ وعززت إطار التنبؤ بالقضايا الجديدة والناشئة وتولت بمزيد من الفعالية، إدراج قضايا الجنسين في التيار الرئيسي للأنشطة ورصد النهوض بالمرأة وتمكينها؛ وحسنت فهم دور الدولة والقطاع العام في التنمية؛ ويسَّرت صياغة الاستراتيجيات والأهداف الإنمائية ورصدها على الصُّعد الدولي والإقليمي والوطني من خلال تحسين نشر البيانات التحليلية والإحصائية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية؛

(و) دعمت جهود الحكومات في مجال صياغة الاستراتيجيات الإنمائية وبناء قدراتها الوطنية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في ميادين من قبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، والإدارة العامة والمالية العامة، وإدارة الموارد الطبيعية والطاقة، من خلال تقديم خدمات استشارية أكثر فعالية، بناء على طلب الحكومات، يكملها البحث والتدريب؛

(ز) يسرت استعراض القضايا الناشئة بصورة أكثر فعالية وحسَّنت تبادل الخبرات وأفضل الممارسات على الصعيد الوطني؛

(ح) عززت القدرات البشرية والمؤسسية وقدرات صنع السياسات في الدول الأعضاء، ولا سيما عن طريق القيام، كلما كان ذلك مناسبا، بدعم الترتيبات فيما بين بلدان الجنوب، آخذة في الاعتبار ما أفضت إليه مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة من نتائج والتزامات، والمقررات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها، في هذا الصدد، الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الهيئات الحكومية الدولية المعنية؛

(ط) يسَّرت قيام روابط بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، في إطار الولايات ذات الصلة، واستحدثت وسائل تعاون وأساليب شراكة مبتكرة في مجالات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد القطري.

البرنامج الفرعي ٢٨-١ دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٨-٦ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي، الذي تتولى تنفيذه شعبة دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تعزيز الأدوار التي يضطلع بها المجلس في إدارة وتنسيق السياسة العامة، وتمكينه من أداء دوره على نحو أفضل في الحوار بشأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. أما الأهداف الرئيسية للبرنامج الفرعي فهي:

(أ) وضع مقترحات وتوفير الدعم للهيئات الحكومية - الدولية الرئيسية من أجل الاستجابة على نحو متكامل ومنسق في مجال السياسات لمسائل التنمية والمشاكل العالمية الناشئة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) تيسير وتشجيع زيادة التعاون والتآزر فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة النشطة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) زيادة قدرة المنظمة على أن تكون بمثابة مركز تنسيق للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين تنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية، وفقا لإجراءات الأمم المتحدة، تحاشيا للازدواج وضمانا للتكامل؛ وزيادة فرص تيسير مشاركة عناصر المجتمع المدني ذات الصلة في أنشطة الهيئات الحكومية - الدولية، وفقا لقرارات هذه الهيئات؛

(د) تعزيز وتدعيم الاتساق وإعادة الهيكلة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتحقيقا لهذه الغاية ستسعى الإدارة إلى تحسين كفاءة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة على الصعيد القطري وزيادة فعاليتها وتماسكها وتنسيقها، ولا سيما الأنشطة الممولة من الهبات المقدمة دعما للجهود الإنمائية، وتشجيع التكامل مع الجهود الوطنية من خلال نهوج من قبيل النهج البرنامجي، والتنفيذ الوطني، ومذكرات الاستراتيجية القطرية، وذلك بناء على طلب الحكومات المستفيدة، حسب الاقتضاء؛

(هـ) دعم تنفيذ القرارات التي اتخذتها كبريات مؤتمرات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

البرنامج الفرعي ٢٨-٢ القضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة

٢٨-٧ سوف يسعى هذا البرنامج الفرعي الذي تتولى تنفيذه شعبة النهوض بالمرأة إلى توفير دعم فعال لتنفيذ الإجراءات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وذلك بوسائل منها توسيع نطاق التفاعل مع المجتمع المدني. وسوف يعتمد البرنامج الفرعي، على النحو المحدد في الفصل الخامس من منهاج العمل وغير ذلك من قرارات الهيئات الحكومية - الدولية على مركزه المحوري داخل المنظمة كي ينهض بإدراج الاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس ضمن السياق العام، بما يعكس نهجا قائما على الحقوق يركز على المساواة بين المرأة والرجل، من أجل تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء وضمان المساءلة بين جميع الجهات الفاعلة المكلفة بتنفيذ منهاج العمل.

٢٨-٨ وتتمثل أهداف البرنامج الفرعي، بقدر أكبر من التحديد، فيما يلي:

(أ) رصد مدى إدراج قضايا نوع الجنس ضمن السياق العام لأعمال المنتديات الحكومية - الدولية وفي سياسات وبرامج عمل إدارات ومكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية - الدولية والدول الأعضاء؛ والقيام، حسب الاقتضاء، بتحليل وتوضيح مسائل السياسة العامة ذات الأهمية المتزايدة أو التي قد تنشأ باعتبارها اتجاهات عالمية، وكذلك من أجل تيسير

المناقشة داخل الهيئات الحكومية - الدولية ولا سيما لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة؛

(ب) تحسين الرصد فيما يتعلق بمدى تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية، وما اذا كانت تقوم بمعالجة انتهاكات تلك الحقوق جميع آليات حقوق الإنسان؛ بما في ذلك، على وجه الخصوص، معالجتها عن طريق تعزيز الدعم المقدم إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ج) الإسهام في تطوير وتعزيز آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو زيادة استخدام الآليات القائمة، لا سيما في سياق تنسيق ومتابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(د) توفير الدعم الفعال من أجل تنفيذ الإجراءات المبينة في إعلان ومنهاج عمل بيجين والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات العالمية الأخرى، وذلك عن طريق الأنشطة الخاصة بتحليل ورصد السياسات، والقيام بالأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ لاستعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين؛

(هـ) تعزيز التنسيق فيما يتعلق برصد تنفيذ خطة العمل المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة؛ وتيسير الرصد الحكومي الدولي لتنفيذ الالتزامات الناشئة عن منهاج العمل على نطاق المنظومة بما في ذلك دعم اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وزيادة تحسين التنسيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والآليات ذات الصلة التابعة له مثل المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة؛

(و) تقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بنوع الجنس إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، لدى تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما فيما يخص تمتع المرأة بحقوق الإنسان تمتعا كاملا وإنشاء آليات مؤسسية وطنية وصياغة خطط عمل واستراتيجيات وطنية، وإسداء المشورة أيضا بشأن مسائل من قبيل الحكم والاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس؛

(ز) تصميم وإقامة نظام لتبادل المعلومات مع الحكومات، بما في ذلك الآليات الوطنية المعنية بتمكين المرأة والنهوض بها والمجموعات النصيرة التي تتابع باهتمام تنفيذ منهاج العمل.

البرنامج الفرعي ٢٨-٣ السياسات الاجتماعية والتنمية

٢٨-٩ هذا البرنامج الفرعي، الذي تتولى تنفيذه شعبة السياسات الاجتماعية والتقنية، يسعى إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا الأساسية الثلاث، وهي القضاء

على الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك ضمن الإطار الشامل والمفصل للالتزامات والسياسات المتعلقة بالإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات والمنظمات الحكومية - الدولية والمنظمات غير الحكومية المنصوص عليها في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وسوف تستند الشعبة إلى المقررات التي اتخذتها لجنة التنمية الاجتماعية بخصوص برنامج العمل المتعدد السنوات لمتابعة مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية، واللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ لاستعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢٨-١٠ وبقدر أكبر من التحديد، تتمثل أهداف البرنامج الفرعي فيما يلي:

(أ) تشجيع تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن والقيام بالأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ لاستعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وسوف يروج البرنامج الفرعي القواعد والسياسات المشتركة والإجراءات التعاونية الرامية إلى تيسير تحقيق أهداف مؤتمر القمة الاجتماعي بطريقة متكاملة؛ وسيضع نهوجا متكاملة لمعالجة القضايا المشتركة بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز بوجه خاص على الإسهام في تحقيق الاتساق الاجتماعي في السياسات الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وإيجاد فرص العمل للجميع. وسيسهم البرنامج الفرعي أيضا فيما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود من أجل القضاء علىالفقر في سياق أهداف مؤتمر القمة وأنشطته المتصلة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛

(ب) تعزيز تنفيذ إعلانات وبرامج عمل الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية الاجتماعية، مثل القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها والسنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) والسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩، وتنسيق إعداد تلك الإعلانات والبرامج ورصدهما. وتتصل هذه الأنشطة، في المقام الأول، بتحقيق الاندماج، داخل المجتمع، للفئات وللأسر التي لا تشارك مشاركة كاملة في الحياة المجتمعية، بسبب ضعفها أو قلة نفوذها؛

(ج) تعزيز المشاركة والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الاجتماعية، فضلا عن تعزيز الإجراءات الموجهة نحو تحقيق أولويات البرامج الوطنية والقواعد المتفق عليها دوليا؛

(د) تمكين المجتمع العالمي من الاستجابة للقضايا الملحة والناشئة في ميدان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وذلك من خلال رصد الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية وتحديد القضايا الناشئة وتحليل آثارها على السياسات وطنيا ودوليا؛

(هـ) تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ورسم وتنفيذ سياسات وبرامج من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعجيل عمليات

الإعمار والاستصلاح من جوانبها الاجتماعية - الاقتصادية ودعمها في البلدان الخارجة من حالة الحرب وذلك عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات، بناء على طلبها، وبصوغ وتنفيذ ورصد وتقييم أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالبحوث التطبيقية.

البرنامج الفرعي ٢٨-٤ التنمية المستدامة

٢٨-١١ سوف يعمل هذا البرنامج الفرعي، الذي تتولى تنفيذه شعبة التنمية المستدامة، على كفالة الفعالية والتنسيق في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وسائر الالتزامات الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ونتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، ومقررات لجنة التنمية المستدامة، فضلا عن قرارات ومقررات اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية ولجنة الموارد الطبيعية، بالصيغة التي اعتمدها بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٨-١٢ وستنفذ هذه الأنشطة دون المساس بدور الأمانة العامة المحددة في البرامج الأخرى ذات الصلة التي تتناول البيئة في الخطة المتوسطة الأجل.

٢٨-١٣ وأهداف البرنامج الفرعي كما يلي:

(أ) تشجيع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وسائر الالتزامات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، وتحقيق التنمية المستدامة على النطاق العالمي؛

(ب) تحديد المسائل الجديدة التي يلزم أن يوجه إليها اهتمام لجنة التنمية المستدامة لتنظر فيها، ومن ذلك تقييم المجالات الجديدة الحاسمة للاستدامة. ولهذا الغرض، سيواصل البرنامج الفرعي وضع إطار شامل لتحسين التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، مع مراعاة برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء على توصية الجمعية العامة؛

(ج) وفي هذا السياق، سوف ينصب تركيز شديد ليس فقط على دمج العناصر القطاعية والعناصر المشتركة بين القطاعات ذات الصلة في جدول أعمال القرن ٢١، بل كذلك على تضمين هذا الإطار نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت في السنوات الأخيرة؛

(د) رصد بلوغ الغايات المتوخاة في التنمية المستدامة، عن طريق تقييم البيانات التي تجمع على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وإكمال العمل (بالتعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة والهيئات

غير التابعة للأمم المتحدة) فيما يخص مؤشرات التنمية المستدامة وتطبيق هذه المؤشرات. وستواصل الأمانة العامة أيضا أداءها لدور وديع للبيانات التي تقدمها الدول الأعضاء في تقاريرها الوطنية. وسينصب التركيز على تسهيل حصول الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على المعلومات المحوسبة المتصلة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ونتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة؛

(هـ) تعزيز التنسيق بين النهوج التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من التنمية المستدامة وذلك عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنيـــة بالتنمية المستدامة، التـــي تعمل الشعبة كأمانة لها. وستسعى الشعبة، بصفتها هذه، إلى ما يلي: '١' إدراج مفهوم التنمية المستدامة ضمن أعمال جميع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ و '٢' تنسيق رصد تنفيذ الجوانب المختلفة لجدول أعمال القرن ٢١، التي أنيطت إدارة المهام المتصلة بها بمختلف هيئات الأمم المتحدة، ومن ضمنها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعي والتنمية المستدامة؛

(و) وستولي الشعبة ضمن برنامج عملها لدعم لجنة التنمية المستدامة الاهتمام اللازم للبعدين الاقتصادي والاجتماعي للاستدامة. كما ستضع برامج محددة لمتابعة القرارات المتخذة في 'جدول أعمال القرن ٢١' وقرارات لجنة التنمية المستدامة والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بشأن توفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية تكون كافية ويمكن التنبؤ بها، وبشأن أنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة وآليات نقل التكنولوجيا إلى تلك البلدان، بما في ذلك نقلها بشروط ميسرة وتفضيلية، وفقا لما ينص عليه الاتفاق المتبادل الوارد في الفقرة ٣٤-١٤ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١، ومعالجة الفقر باعتباره مشكلة رئيسية. وعلاوة على ذلك، سوف يقدم الدعم، عملا بنتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للعمليات التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية في مجالات الحراجة والمياه العذبة والطاقة وفي المجالات الجديدة للتعاون الدولي مثل السياحة والنقل؛

(ز) تشجيع الحوار مع المجموعات الرئيسية، ومنها دوائر الأعمال والصناعة والمجتمع العلمي والفلاحون والمنظمات غير الحكومية، وإشراكها في أعمال اللجنة وفي أنشطة التنمية المستدامة بصفة عامة؛

(ح) دعم التعاون بين بلدان الجنوب في ميدان التنمية المستدامة، بوسائل منها تبادل الخبرات المكتسبة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، على الصعيد الإقليمي؛

(ط) تعزيز قدرات الحكومات، بناء على طلبها، للقيام بما يلي:

'١' صياغة استراتيجيات وبرامج للتنمية المستدامة لتمكين الحكومات والمجتمعات المحلية في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لجميع الفئات الضعيفة. وسوف تتضمن تلك الاستراتيجيات تدابير لزيادة حصول المجتمعات المحلية على الائتمان في المناطق الريفية

وتوفير المساعدة المؤسسية للصناعات الحرفية المدرة للدخل وغيرها من المشاريع الصغيرة، وذلك بالاعتماد على الوصول الموثوق إلى الطاقة والمياه وغيرهما من الموارد الطبيعية، ولا سيما في أقل البلدان نموا؛

'٢' النهوض بالفعالية في تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية؛ وتشجيع اعتماد نهج قابل للتكرار ومتعدد القطاعات إزاء إدارة موارد المياه، يراعي الاعتبارات التكنولوجية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية وتلك المتعلقة بالصحة البشرية، وتجمع بين المبادرات المحلية ويعتمد على المشاركة المحلية في تلك الجهود الإنمائية؛ ورسم سياسات بشأن الموارد المعدنية تشجع الممارسات السليمة بيئيا في مجال الإنتاج؛

'٣' إيجاد مصادر للطاقة جديدة ومتجددة واستخدامها وتسويقها؛ وتطوير القدرات الوطنية والأهلية في مجال تقييم وإدارة الموارد والخدمات المتصلة بالطاقة؛ وإدخال تغييرات في أنماط استهلاك الطاقة، مع التركيز على تدابير حفظ الطاقة وإدارة الجوانب المتعلقة بالطلب؛ وتيسير الروابط الدولية والأقاليمية من أجل توفير إمدادات الطاقة الكهربائية ونقل الغاز الطبيعي؛ والنهوض بنقل التكنولوجيا.

البرنامج الفرعي ٢٨-٥ الاحصاءات

٢٨-١٤ سيركز البرنامج الفرعي، الذي تضطلع الشعبة الاحصائية بالمسؤولية عنه، على خمسة أهداف رئيسية خلال الفترة المشمولة بالخطة، وهي كما يلي:

(أ) ساهم البرنامج الفرعي، على مر السنين، في التقدم الكبير الذي أحرز في جمع وتوحيد وتحليل ونشر البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيانات ذات الصلة على الصعيد الدولي. ويتمثل الهدف الأول في تحسين جدوى البيانات الاقتصادية والاجتماعية الدولية وإمكانية وصول مقرري السياسات على الصعيدين الدولي والوطني إليها. وسيجري توسيع نطاق توافر الإحصاءات الدولية وجدواها لأغراض السياسات العامة وتحسين نوعيتها لتعزيز دور الأمم المتحدة كمركز خبرة متميز في مجال الإحصاءات. فعلى سبيل المثال، سيحتاج عدد متزايد من متخذي القرارات على جميع الصعد، نظرا لتزايد عولمة الاقتصاد العالمي، إلى بيانات عن المعاملات الدولية. وبناء عليه، ثمة مهمة ضرورية سيضطلع بها البرنامج الفرعي وهي الإبقاء على وظيفة الأمم المتحدة كمركز عالمي للبيانات المتعلقة بالتجارة الدولية. وينطبق الشيء نفسه على النظم المكرسة للبيئة والطاقة والنقل والحسابات القومية والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية؛

(ب) وقد اجتيزت مرحلة هامة بالانتهاء من وضع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٧٣. ويتمثل الهدف الآن في زيادة عدد البلدان التي يمكنها تنفيذ النظام الجديد. ولبلوغ هذا الهدف ستواصل الأمانة

العامة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، تحسين الإحصاءات الاقتصادية عموما وتعزيز النظام بوجه خاص، بما في ذلك تعزيزه عن طريق التدريب وغيره من أشكال التعاون التقني؛

(ج) ويدعو جدول أعمال القرن ٢١ إلى تطوير وتنفيذ حسابات ومؤشرات بيئية واقتصادية متكاملة للتنمية المستدامة بغية توفير المعلومات اللازمة لصياغة السياسات والاستراتيجيات من أجل التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي. وثمة هدف ثالث هو تحسين قدرة المجتمع الدولي على قياس الأثر البيئي للنشاط الإنساني والنفقات المتصلة بالبيئة. وسيتصدى البرنامج الفرعي للمفاهيم والأساليب ذات الصلة بغية التوصل إلى اتفاق دولي بشأن استخدامها وجدواها، وسيقوم بتصنيف الإحصاءات والمؤشرات البيئية فضلا عن تعزيز تنفيذ الحسابات البيئية والاقتصادية المتكاملة على الصعيد الوطني؛

(د) وقد أبرزت المؤتمرات العالمية التي عـُقدت في السنوات الأخيرة الحاجة إلى المزيد من الإحصاءات الأفضل لبيان ورصد التقدم المحرز في مجال الأبعاد البشرية للتنمية. وثمة هدف رابع هو وضع مجموعات متسقة ومتكاملة من الإحصاءات الاجتماعية (بما في ذلك، بصفة خاصة، الإحصاءات الديمغرافية والإحصاءات المتعلقة بالإسكان ونوع الجنس والعجز) والتشجيع على استخدامها، لوضع مؤشرات اجتماعية ونشرها وتعزيز القدرات التحليلية في هذا المجال. وسيولي البرنامج الفرعي اهتماما خاصا إلى تنفيذ برنامج التعداد العالمي للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٠ وأنشطة أخرى تستهدف تحسين القدرة القطرية على إعداد إحصاءات ديمغرافية واجتماعية بصفة منتظمة وفي الوقت المطلوب؛

(هـ) تشجيع استخدام نظم المعلومات الجغرافية للأنشطة الحديثة للمساحة ورسم الخرائط على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٨-١٥ وسوف يواصل البرنامج الفرعي أيضا التركيز على تنسيق ووضع معايير وتصنيفات إحصائية دولية عبر نطاق عريض من الإحصاءات وسيعمل على تحسين التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة المنتجة للإحصاءات.

البرنامج الفرعي ٢٨-٦ السكان

٢٨-١٦ إن مجال السكان بمختلف أبعاده هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. وبغية التصدي لذلك التحدي سيهدف البرنامج الفرعي، الذي تضطلع شعبة الإسكان بالمسؤولية عنه، إلى زيادة تفهم طبيعة الظواهر السكانية، ولا سيما أوجه الترابط بين السكان والتنمية وإلى تقديم التعاون التقني في مجال السكان. وسييسر هذا التزايد في التفهم والمعرفة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال لجنة السكان والتنمية، وفي التنسيق الفني للأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في مجال السكان وفي صياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة.

٢٨-١٧ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي:

(أ) توسيع نطاق الدور الريادي الذي تقوم به الإدارة في '١' توفير معلومات وتحليلات دقيقة تجرى في حينها عن الاتجاهات والسياسات السكانية، '٢' رصد العناصر الموضوعية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتقديم تقارير عنها؛

(ب) وتحتاج الحكومات، من أجل صياغة السياسات، إلى معلومات عن الاتجاهات السكانية وأوجه ترابطها مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، ييسر البرنامج الفرعي وصول الحكومات إلى المعلومات عن الاتجاهات السكانية وأوجه ترابطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بوصف ذلك مساهمة في صياغة السياسات عن طريق إعداد التقديرات أو الإسقاطات الديمغرافية الرسمية للأمم المتحدة عن جميع بلدان ومناطق العالم، فضلا عن المناطق الحضرية والريفية والمدن الرئيسية. وتوفر تلك التقديرات والإسقاطات مجموعات موحدة ومتسقة للأرقام المتعلقة بالسكان التي تستخدم في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة كأساس للأنشطة التي تتطلب معلومات عن السكان؛

(ج) وتؤدي الآثار البعيدة المدى للظواهر السكانية وأوجه ترابطها مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى تزايد طلب البلدان والمناطق على المعلومات والتحليلات السكانية ذات الصلة. وثمة هدف ثالث هو زيادة تفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي تؤثر على معدل الوفيات والخصوبة والهجرة ونمو السكان، وكيف يؤثر تغير السكان، بدوره في أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(د) والظروف الديمغرافية الدولية المتغيرة، مثل وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتطورات الجديدة في بعض القضايا مثل الهجرة الدولية، فضلا عن شيخوخة السكان، تدعو إلى اتباع استراتيجيات وسياسات مبتكرة على الصعيدين الوطني والدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل البرنامج الفرعي على زيادة الوعي بالمسائل السكانية الناشئة التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي؛

(هـ) وثمة هدف آخر للبرنامج الفرعي هو زيادة قدرة الدول الأعضاء على صياغة سياسات سكانية وطنية والسياسات ذات الصلة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تنفيذا فعالا وتحسين قدراتها المؤسسية على جمع المعلومات الوطنية المتعلقة بالسكان وتحليلها.

البرنامج الفرعي ٢٨-٧ الاتجاهات والقضايا والسياسات الإنمائية العالمية

٢٨-١٨ سيكون القصد العام من البرنامج الفرعي، الذي تضطلع شعبة تحليل السياسات الإنمائية بالمسؤولية عنه، مساعدة المجتمع الدولي في التعرف على التحديات الناشئة والتصدي للمشاكل المستعصية في مجال التنمية العالمية. وسوف يعمل البرنامج الفرعي على زيادة تفهم القضايا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية والإسهام في تحسين السياسات الوطنية والدولية في هذه المجالات، وتيسير استكشاف أشكال جديدة للتعاون الدولي لأغراض التنمية. وسيركز البرنامج الفرعي، بشكل أكثر تحديدا، على ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

(أ) تشجيع تنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من خلال استكشاف خيارات وطنية ودولية في مجال السياسات العامة. وسيتحقق هذا عن طريق القيام، من منظور عالمي، برصد وتقييم التطورات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما السياسات ذات البعد الدولي. وسيتركز العمل على الإصلاح الاقتصادي والتغير الهيكلي في البلدان النامية، بما في ذلك الآثار المترتبة عليهما بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصاديين، وعلى التحول الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك إدماجها في الاقتصاد العالمي. وسيتناول أيضا أداء البلدان الصناعية وسياساتها في مجال الاقتصاد الكلي وآثارها على الاقتصاد العالمي؛

(ب) مساعدة الحكومات على النظر في القضايا المتصلة بتمويل التنمية، بما في ذلك الاتجاهات في التدفقات المالية الدولية العامة والخاصة، والنقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية، واتجاه الأسواق المالية والتعاون الدولي في هذه المجالات؛

(ج) الإسهام في صنع السياسات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي ومساعدة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على التعرف المبكر على القضايا الجديدة والناشئة في الاقتصاد العالمي بتوفير تنبؤات اقتصادية قصيرة الأجل، وعمليات تقييم للتوقعات الإنمائية، وسيناريوهات بديلة، ودراسات من منظور الاتجاهات العالمية الطويلة الأجل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البرنامج الفرعي ٢٨-٨ الاقتصاد العام والإدارة العامة

٢٨-١٩ إن هدف البرنامج الفرعي، الذي تتولى شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة تنفيذه، هو مساعدة المداولات الحكومية الدولية بشأن السياسات المتعلقة بدور الاقتصاد العام والإدارة العامة والتمويل العام في عملية التنمية. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة إلى من ترغب من حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز هياكلها الأساسية المؤسسية والخاصة بالموارد البشرية وتحليل السياسات وصنع السياسات، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ذات الصلة المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

٢٨-٢٠ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي، بشكل أكثر تحديدا، فيما يلي:

(أ) تلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال المعلومات وتحليل السياسات العامة بشأن دور الدولة وآليات السوق في إطار الجهود الوطنية المبذولة لكفالة الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة والتكافؤ في التوزيع بتزويدها بدراسات تحليلية عن الأنماط والاتجاهات الراهنة في ميداني الدخل العام والإنفاق العام، فضلا عن الإمكانات وأوجه القصور في الحلول السوقية لمشاكل تخصيص الخدمات والسلع وتوزيعها وتنظيمها، خاصة فيما يتعلق بالخدمات والسلع المقدمة عادة من الدولة والقطاع العام، على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) الاستجابة لطلبات الحكومات والهيئات الحكومية الدولية للحصول على المعلومات والمنهجيات والتقييمات واقتراحات السياسات العامة فيما يتعلق بالروابط بين القضايا السياسية والاقتصادية والسياسات العامة، وإعداد تقارير، حسب الطلب، عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، وفرض تدابير اقتصادية قسرية، والآثار المترتبة على الصلة بين السلام والتنمية، وعن جوانب مختارة للإصلاح والتعمير في مرحلة ما بعد النزاع؛

(ج) تيسير الحوار الحكومي الدولي بشأن النهوج والنظم والأساليب المتاحة في مجال الإدارة العامة وبخاصة العمل كمركز لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الإدارة العامة لأغراض التنمية، باستخدام نهوج تكنولوجية جديدة وفعالة من حيث التكاليف في مجال جمع المعلومات وحفظها ونشرها، ولا سيما أفضل الممارسات، بغية تكييفها وتكرارها في البلدان المهتمة بها؛

(د) تعزيز قدرة الحكومات، بناء على طلبها، على وضع السياسات وإعادة تشكيل الهياكل الإدارية، وإصلاح الخدمة المدنية، وتنمية الموارد البشرية، والتدريب في مجال الإدارة العامة؛ لتحسين الأداء في القطاع العام؛ وزيادة التفاعل بين القطاعين العام والخاص؛ وتحسين إدارة برامج التنمية؛ وتعزيز القدرة القانونية للحكومات، بما في ذلك القدرة على إنشاء هيكل تنظيمي للأنشطة الاقتصادية الفعالة ووضع الاستراتيجيات، بناء على طلب البلدان المهتمة، لإعادة بناء إدارة عامة قابلة للاستمرار في البلدان التي تشهد إصلاحا وتعميرا بعد انتهاء الصراع؛

(هـ) توسيع نطاق قدرات الحكومات على تعبئة الموارد وإدارة الإيرادات، وتعزيز أداء إدارة الضرائب وكفاءتها، وتحسين مهارات الإدارة المالية في مجال نظم وتقنيات وضع الميزانيات، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات؛

(و) تشجيع عملية نشر نظم المعلومات في القطاع العام وتعزيزها بما في ذلك التقنيات والطرائق الجديدة اللازمة لتحسين أداء الإدارة العامة وتقديم الخدمات العامة.

الولايات التشريعية

البرنامج الفرعي ٢٨-١ دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي

قرارات الجمعية العامة

٢٠٩/٤٨ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: المكاتب الميدانية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية

١٢٠/٥٠ الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢٢٧/٥٠ تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

٢٤٠/٥١ خطة للتنمية

١٢/٥٢ ألف وباء تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح

١٨٦/٥٢ تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧٢/١٩٨٦ الحماية من المنتجات المضرة بالصحة والبيئة

٣١/١٩٩٦ العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

استنتاجات المجلس المتفق عليها

١/١٩٩٥ المتابعة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

البرنامج الفرعي ٢٨-٢ القضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٣٤ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١٢١/٤٨ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

٩٣/٥٢ تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

٩٨/٥٢ الاتجار بالنساء والفتيات

١٠٠/٥٢ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين

١٩٥/٥٢ دور المرأة في التنمية

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٩/١٩٩٢	الرسائل المتعلقة بمركز المرأة
٢٩/١٩٩٥	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
٦/١٩٩٦	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
٣٤/١٩٩٦	الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة
٢٢٧/١٩٩٧	تجديد ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

استنتاجات المجلس المتفق عليها

٢/١٩٩٧	إدماج منظور الجنسين في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

البرنامج الفرعي ٢٨-٣ السياسات الاجتماعية والتنمية

قرارات الجمعية العامة

٨١/٥٠	برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
١٠٧/٥٠	الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
١١٩/٥٠	التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٢٠/٥٠	الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
١٤٤/٥٠	نحو الإدماج التام للمعوقين: تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين والاستراتيجية الطويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
٥٨/٥١	دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة

٢٥/٥٢ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٨٠/٥٢ السنة الدولية لكبار السن: نحو مجتمع لجميع الأعمار

٨١/٥٢ متابعة السنة الدولية للأسرة

٨٢/٥٢ تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو بناء مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين

٨٣/٥٢ السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب

١٩٣/٥٢ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧/١٩٩٦ متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودور لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل

٥٥/١٩٩٧ تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، بما في ذلك المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن شؤون الشباب

استنتاجات المجلس المتفق عليها

١/١٩٩٦ بشأن "تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر"

البرنامج الفرعي ٢٨-٤ التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

١٩٠/٤٧ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٩١/٤٧ الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١١٦/٥٠ تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

١١٩/٥٠ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٢٦/٥٠ توفير مياه الشرب والمرافق الصحية

دإ-٢/١٩ برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦٢/١٩٩٢ إنشاء هيئات فرعية جديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٤/١٩٩٦ تنسيق أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ميدان الطاقة

٤٩/١٩٩٦ إدماج المسائل الرئيسية المتصلة بالمعادن في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٥٠/١٩٩٦ التنمية والإدارة المتكاملتان للموارد المائية

٢٣١/١٩٩٦ تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الرابعة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للجنة

٣٠٣/١٩٩٦ توصيات اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية في دورتها الثانية

٥٣/١٩٩٧ حماية المستهلك

٦٣/١٩٩٧ برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ وطرق وأساليب عمل اللجنة في المستقبل

٦٥/١٩٩٧ إنشاء منتدى حكومي دولي مفتوح باب العضوية مخصص للغابات تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة

البرنامج الفرعي ٢٨-٥ الإحصاءات

قرارات الجمعية العامة

١٩٠/٤٧ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٩١/٤٧ الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٢١/٤٨ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

١٢٤/٥٠ تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

١٦١/٥٠ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٢٠٣/٥٠ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٥٦٤ (د-٥٠) مبادئ وتوصيات لنظام إحصاءات حيوية

١٥٦٦ (د-٥٠) تنسيق الأعمال في مجال الإحصاءات

٣/١٩٨٩ التصنيفات الاقتصادية الدولية

٥/١٩٩٣ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

٢٢٦/١٩٩٣ مؤتمرا الأمم المتحدة السادس والسابع المعنيان بتوحيد الأسماء الجغرافية

٧/١٩٩٥ برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم سنة ٢٠٠٠

٦١/١٩٩٥ الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلومات في الأمم المتحدة من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل وسهولة الوصول اليها من جانب جميع الدول

٢٢١/١٩٩٧ مؤتمرا الأمم المتحدة الإقليميان الرابع عشر والخامس عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ

٢٩٢/١٩٩٧ مؤتمرا الأمم المتحدة الإقليميان السادس والسابع لرسم الخرائط للأمريكيتين

البرنامج الفرعي ٢٨-٦ السكان

قرارات الجمعية العامة

١٩٠/٤٧ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٩١/٤٧ الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٢١/٤٨ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

١٢٨/٤٩	تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
١٦١/٥٠	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
٢٠٣/٥٠	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين
١٧٦/٥١	تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
١٨٨/٥٢	السكان والتنمية
١٨٩/٥٢	الهجرة الدولية والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢/١٩٩٤	برنامج العمل في ميدان السكان
٥٥/١٩٩٥	تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
٢/١٩٩٧	الهجرة الدولية والتنمية
٤٢/١٩٩٧	متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

قرارات ومقررات لجنة السكان والتنمية

١/١٩٩٥	متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
١/١٩٩٧	ندوة تقنية بشأن الهجرة الدولية
٢/١٩٩٧	متطلبات تقديم التقارير من لجنة السكان والتنمية
٣/١٩٩٧	برنامج العمل في ميدان السكان
١/١٩٩٨	الصحة والوفيات

البرنامج الفرعي ٢٨-٧ الاتجاهات والقضايا والسياسات الإنمائية العالمية

قرارات الجمعية العامة

د إ - ٣/١٨	الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية
١٩٠/٤٧	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
٢٢٧/٥٠	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
١٦٥/٥١	التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو
١٧٣/٥١	تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع
١٧٥/٥١	دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي
٢٤٠/٥١	خطة للتنمية
١٧٩/٥٢	الشراكة العالمية من أجل التنمية: النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية
١٨٠/٥٢	التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية
١٨٦/٥٢	تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

البرنامج الفرعي ٢٨-٨ الاقتصاد العام والإدارة العامة

قرارات الجمعية العامة

١٦٦/٤٦	تنظيم المشاريع
١٧١/٤٧	التحويل إلى القطاع الخاص في سياق إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

١٨٠/٤٨	مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة
٥١/٥٠	تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات
١٠٣/٥٠	تنفيذ برنامج العمل للتسعينيات لصالح أقل البلدان نموا
١١٩/٥٠	التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب
١٢٠/٥٠	الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
١٦١/٥٠	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
٢٢٥/٥٠	الإدارة العامة والتنمية
١٧٥/٥١	دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي
٢٤٠/٥١	خطة للتنمية
٢٤٢/٥١	ملحق خطة للسلام (المرفق الثاني)
١٨/٥٢	دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
٣٨/٥٢ دال	الصلة بين نزع السلاح والتنمية
١٦٢/٥٢	تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات
١٦٩/٥٢ حاء	تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

١٨١/٥٢ التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

١٩٣/٥٢ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

١٩٦/٥٢ تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

٢٠٣/٥٢ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٢٠٥/٥٢ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

٢٠٩/٥٢ الأعمال التجارية والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢٧٣ (د-٤٣) المعاهدات الضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية

٤٥/١٩٨٢ التعاون الدولي في مسائل الضرائب

٤٢/١٩٩٦ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠

٥٩/١٩٩٧ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة في مجال السياسة العامة

- - - - -